سياسة بريطانية لفرض هيمنتها على قناة السويس 1869-1914

م.م.أريج عبد الكريم محمد العامري
جامعة كربلاء/ كلية العلوم السياحية

الملخص

هذا البحث تناول دراسة سياسة بريطانيا لفرض هيمنتها على قناة السويس خلال المدة الواقعة ما بين (1869-1914) مبينا الأساليب التي انتهجها البريطانيون للتدخل في الشؤون السياسية والإدارية والمالية لمصر وتسخيرها بما يخدم مصالحهم حتى تمكنوا عام 1914 من فرض الحماية على مصر.

يتألف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: تطرق المبحث الأول الى البدايات الأولى لطرح مشروع قناة السويس ومراحل انشائه وافتتاح القناة، بينما أوضح المبحث الثاني سياسة بريطانيا لفرض هيمنتها على القناة منذ افتتاحها حتى عام الاحتلال البريطاني لمصر(1882)، اما المبحث الثالث فقد أوضحت الدراسة سياسة بريطانيا للسيطرة على قناة السويس منذ الاحتلال البريطاني لمصر حتى فرض الحماية البريطانية على مصر عام 1914.

Abstract

This research deals with the study of Britain's policy to impose its hegemony over the Suez Canal during the period between (1869-1914), showing the methods adopted by the British to interfere in the political, administrative and financial affairs of Egypt and harness them to serve their interests until they were able in 1914 to impose a protectorate over Egypt. The research consists of an introduction, three chapters and a conclusion: The first section deals with the early beginnings of the Suez Canal project and the stages of its construction and the opening of the canal, while the second chapter explains Britain's policy to impose its hegemony over the canal from its opening until the year of the British occupation of Egypt (1882). As for the third chapter, the study explains Britain's policy to control the Suez Canal from the British occupation of Egypt until the imposition of British protection over Egypt in 1914.

الكلمات المفتاحية: قناة السويس، بريطانيا، الخديوي، فرنسا، الديون، السلطان العثماني.

المقدمة

سعت بريطانيا انطلاقا من سياستها الاستعمارية التوسعية خلال القرن التاسع عشر، الى فرض نفوذها على اهم المناطق الاستراتيجية في العالم، وكانت قناة السويس من اهم تلك المناطق كونها الطريق الأقصر لتجارة العالمية بين الشرق والغرب، اذ ازدادت أهمية قناة السويس بعد ظهور الثورة الصناعية في اوربا وما نتج عنها من فائض في الإنتاج الصناعية الذي يحتاج الى تصريف تلك المنتوجات، فضلا عن الحاجة للمواد الأولية لاستمرار عمل الآلات الصناعية، لذلك حرصت على فرض نفوذها على تلك القناة منذ افتتاحها عام 1869 اذ استغلت ضعف حكام مصر بعد محمد علي باشا، فقد انتهج حكام مصر بعد محمد علي باشا سياسة الانفتاح على العالم الأجنبي

ومنحهم الامتيازات داخل مصر والاستعانة بالقروض الأجنبية لتحديث الدولة المصرية وفق الأنظمة الاوربية الحديثة، الامر الذي جعل من شعب المصري وخيراته عرضه للاستعمار الأجنبي ،وقد تمكنت من تحقيق ذلك تدريجيا من خلال السياسة الاستعمارية التي انتهجتها للوصول الى أهدافها، اذ استغلت بريطانيا الازمة المالية المصرية واشترت الأسهم المصرية في قناة السويس وأصبحت بريطانيا اكبر شريك في شركة قناة السويس ذات تأثير كبير على الإدارة المصرية، فبعد ان ثبتت اقدامها في مصر اخذ تطالب بتوفير الحماية لمصالحها في مصر حتى تمكنت من احتلال مصر 1882 وأصدرت اعلان تدعي فيه ان احتلالها لمصر محدد بوقت لحين استباب الامن في مصر، حتى نشوب الحرب العالمية الأولى 1914اذ أعلنت بريطانيا الحماية على مصر، وسخر الشعب المصرية في الحرب العالمية الأولى لتحقيق مصالح الاستعمارية البريطانية.

ونظرا لأهمية موضوع سياسة بريطانيا لفرض سيطرتها على مصر خلال المدة (1896-1914) فقد وقع اختياري على موضوع لتوضيح نهج السياسة بريطانيا والأساليب التي استخدمتها لتحقيق أهدافها والعوامل الداخلية والخارجية التي ساعدتها على ذلك.

قسم البحث الى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة: تطرق المبحث الأول الى البدايات الأولى لطرح مشروع قناة السويس ومراحل انشائه وافتتاح القناة، بينما أوضح المبحث الثاني سياسة بريطانيا لفرض هيمنتها على القناة منذ افتتاحها حتى عام الاحتلال البريطاني لمصر(1882)، اما المبحث الثالث فقد أوضحت الدراسة سياسة بريطانيا للسيطرة على قناة السويس منذ الاحتلال البريطاني لمصر حتى فرض الحماية البريطانية على مصر عام 1914.

المبحث الأول

البدايات الأولى لمشروع قناة السويس والشروع في تنفيذه وافتتاح القناة 1869

أولا- فكرة انشاء قناة السويس قبل عام 1869

تعود فكرة انشاء قناة تربط بين البحر الأحمر والبحر المتوسط عبر الأراضي المصرية الى عهد الفراعنة، اذ قاموا بإنشاء قناة صغيرة نسبيا في عهد الملك رمسيس الثاني [1]، وكانت القناة مياهها عذبة وصالحة للملاحة ارتفاع منسوب المياه فيها، يبلغ طولها (150) كيلو متر، وعرضها أكثر من (25) متر وعمقها من (3) الى (4) امتار [2].

وسعت القوى الأجنبية التي فرضت سيطرتها على مصر قبل الإسلام مثل الفرس، اليونان، الى تحقيق ذلك المشروع كما سعى العرب المسلمين بعد فتح مصر من قبلهم الى شق قناة مائية غير مباشرة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط عن طريق نهر النيل، كان الهدف من انشاء تلك القناة هو تامين الحدود المصرية من العدوان، وتسهيل النقل بين المدن الداخلية، فضلا عن ذلك الى ترويج للتجارة مع البلدان الأخرى، اذ ظلت التجارة بين الشرق والغرب تسلك براً طيلة القرنيين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين،[3] وكان الاعتقاد الشائع في العصور القديمة بخطورة إنشاء قناة مائية، لسببين_ الأول/ لاعتقادهم باختلاف منسوبين المياه بين البحر المتوسط والبحر الاحمر، مما يؤدي الى طغيان مياه البحر على البلاد، اما السبب الثاني لاعتقادهم ان وجود قناة ملاحية تربط الشرق بالغرب تجلب أطماع القوى الاوربية الاستعمارية للسيطرة على تلك القناة.[4]

ثانيا- التنافس الأوربي لاستعمار مصر

ظهرت في أواخر القرن الثامن عشر ومطلع التاسع عشر، في اوربا نهضة صناعية في إنكلترا أولا، ومن ثم انتشرت الى بقية الدول الاوربية، [5] كان التوسع الكبير لاوربا الصناعية مصحوبا بإعادة النظر في مناطق نفوذ الدول الاوربية السياسية والاقتصادية على حد سواء فقد اتجه الأنظار نحو المناطق التي تحتوي على المواد الأولية مثل اسيا وافريقيا[6]

قد أدت الثورة الصناعية الى تبلور أسس النظام الرأسمالي، وتغيير السياسة الخارجية للدول الاوربية، اذ ظهر التنافس الأوربي للاستيلاء على المستعمرات لتصدير فائض المنتوجات واستيراد المواد الأولية المطلوب منها، ونشطت النزعة الاستعمارية في منتصف القرن التاسع عشر اذ ادعى المستعمرين بنقل المدنية الاوربية الى الدول البدائية. [7] اذ توسعت بريطانيا في نشاطها التجاري الخارجي، ولاسيما من قبل شركاتها التجارية المهمة التي توسعت في نشاطها التجاري والاستعماري، [8] لصالح بريطانيا ولعل أهمها شركة الهند الشرقية البريطانية [9]

شهدت مصر في عام 1798 حملة استعمارية فرنسية بقيادة نابليون بونابرت[10]، كانت تهدف الى جعل البحر المتوسط بحيرة فرنسية تمهيدا لأنشاء مستعمرات فرنسية في الشرق، اذ سعت الى انشاء قناة ملاحية تربط البحر الأحمر بالبحر المتوسط، ودرس مهندسين الحملة الإمكانيات المتاحة لغرض انشاء تلك القناة ، الا انهم اعتقدوا خطا ان البحر الأحمر اعلى من مستوى البحر المتوسط، ولا يمكن انشاء قناة ملاحية لذلك فشل المشروع .[11]

جذبت الحملة الفرنسية انظار البريطانيين الى موقع مصر الاستراتيجي، كطريق قصير يربط مصالحها في الهند، لذلك في عام 1801نشطت جهودها الدبلوماسية لأقناع العثمانيين بإعلان الحرب على فرنسا، ونجحت الدبلوماسية البريطانية وجهزت حملة مشتركة بين الدولتين، لإخراج الفرنسين من مصر، [12]

اتبعت بريطانيا سياسة جديدة متشددة، بعدم السماح لأي دولة اوربية بالاستياء على ارض مصرية، ضمانا لنفوذها السياسي والتجاري في الشرق، وتامين طريق لمستعمراتها للهند، وقد شكلت الثورة الهندية[13] الكبرى عام 1857، التحدي الأخطر في السياسة البريطانية تجاه قناة مصر، اذ نشبت ثورة في أواخر أيار 1857 أدت الى انهيار الحكم البريطاني في الهند، اذ وصلت القوات البريطانية بحلول نهاية تموز 1858 ، ادرك حينها بريطانيا ان مصر توفر مفتاح بوابة الهند،[14] بعد ان اضطرت الى طلب الاذن من السلطان العثماني عبد المجيد الأول [15] بمرور الضباط البريطانيين عبر الأراضي المصرية للوصول الى الهند، فوافق السلطان على عبور الأراضي المصرية، استطاع بريطانيا القضاء على الثورة [16].

استمر الساسة البريطانيين في مساعيهم لدى السلاطين العثمانيين وحكام مصر، لغرض الحصول على امتيازات في مجال النقل، في فترة حكم عباس باشا [17] حصلوا على امتياز في انشاء سكك حديد الإسكندرية- القاهرة- السويس 1852-1856الى شركة بريطانية لتسهيل المواصلات بين الهند واوربا عن طريق مصر،[18] كمكافئ على الدعم البريطاني للخديوي عباس امام المؤامرات اقاربه لدى الباب العالي لعزله عن حكم مصر، تم توقيع الاتفاقية المصرية – البريطانية حول السكك الحديد في 12 تموز1851 اذ بدء التنفيذ بعد صدور فرمان بموافقة الباب العالي على اتفاقية سكك حديد الإسكندرية- القاهرة- السويس، وافتتح سكك الحديد في عام 1858 استمر العمل (3) سنوات بطول (145) كيلو مترا ، تقطعها القطارات في (8) ساعات [19].

ثالثا- محمد سعيد باشا وامتياز مشروع قناة السويس (1854-1863)

اختلفت السياسة محمد سعيد باشا،[20] الخارجية عن الحكام السابقين مثل محمد علي باشا وعباس باشا، اذ كان يشجع منح الامتيازات [21] الى الدول الاوربية لغرض تطوير الدولة المصرية،[22] اذ حصل البريطانيين على امتياز تأسيس شركة بواخر الشرقية البريطانية أسست خطا تجاريا بين الهند وانكلترا عبر البحر الأحمر والبحر متوسط مارا ببرزخ السويس عام1861 ،[23] اذ كانت نظرة سعيد باشا عالمية فهو يطمح الى خدمة العالم والحضارة بأنشاء هذا المشروع، وكان يميل بشكل خاص الى الجانب الفرنسي، علما ان قصر سعيد باشا وحاشيته ومقربين اليه اكثرهم فرنسيين وكان اشهرهم فرديناند دي لسبس [24] الذي استغل مناسبة تولى محمد سعيد حكم مصر، قدم رسالة تهنئة الى سعيد باشا بمناسبة توليه الحكم، وبعد عشرة أيام من تولية الحكم عرض فرديناند دلسبس مشروع حفر قناة السويس، الى محمد سعيد باشا فوافق بدون نقاش' و**منح محمد سعيد باشا الامتياز الأول في عام 1854** الى دي لسبس منح اليه بصفة شخصية لكونه صديق مقرب للوالي محمد باشا سعيد الا ان شروط امتياز قناة السويس كانت مجحفة بحقوق مصر كدولة وشعب [25] نص الامتياز حفر قناة السويس واستغلال الأراضي الواقعة بين البحر الأحمر والبحر المتوسط بعقد يحتوي على (12) مادة،[26] كما نص على ان توفر الحكومة المصرية (20) الف عامل غير مدفوع الاجر، كما تمنح الحق في التعدين في الأراضي المجاورة، وان تظل قناة السويس تحت إدارة الشركة لمدة 99 عاما من تاريخ الافتتاح القناة الرسمي وبعدها تعود الى أملاك الحكومة المصرية وتمنح (15٪)فقط من أرباح الشركة،[27]

اشترط سعيد باشا ان يكون الامتياز ملزم بمصادقة السلطان العثماني، فذهب دي لسبس الى إسطنبول يبحث امر فرمان التصديق على الامتياز لغرض البدء بتنفيذ المشروع، الا انه فوجئ بمعارضة شديده من الحكومة البريطانية على الامتياز، من قبل سفيرها في البلاط العثماني ستراتفورد دي كليف[28] يدعمه وزير الخارجية البريطاني اللورد بالمرستون[29]، اذ كان السفير البريطاني يحاول اقناع السلطان العثماني برفض المشروع والغائه [30] بحجة ان فرنسا تفكر في انشاء مستعمرة فرنسية في مصر، لكي تشجع حكام مصر على الاستقلال عن سيادة الإمبراطورية

العثمانية، فيخلع ولائه عن الباب العالي ويعلن الاستقلاله بحماية فرنسية، كما لمح السفير البريطاني في حالة الموافقة على المشروع، فان الدول الاوربية سوف تتخلى عن مبدأ وحدة وسلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية، [31]اذ نجحت ضغوطات البريطانيين بأرسال الباب العالي خطابا شديد اللهجة الى سعيد باشا في مصر يحذره فيها عواقب انشاء القناة،[32] اما عسكريا اذ جهزت بريطانيا لمقاومة مشروع قناة السويس، بزياده القوات الدفاعية البريطانية على طول الطريق البحري المؤدي الى الهند واحتلال عدد من المواقع الاستراتيجية مثل جزيرة بريم تقع في مدخل جنوب البحر الأحمر، واحتلال عدن لأنها ملائمة لأنشاء عليها، لغرض الضغط على الباب العالي من جهة ووالى مصر سعيد باشا من جهة أخرى. [33]

اثارت بريطانيا المجتمع الأوربي بأطلاق عدد من الشائعات تسئ للمشروع بانه خيالي، يحتاج نفقات كثير لتنفيذه، نجحت في التشكيك بمشروع دي لسبس، وأثارت الرائ العام الأوربي ضد المشروع، لذلك كون دي لسبس لجنة دولية تضم خبراء من إنكلترا وفرنسا وهولندا ودول اوربية أخرى عام 1855، لفحص المشروع ودراسته والتقرير عن إمكانية تنفيذه،[34] انتهت الجنة الدولية من وضع تقريرها النهائي عام 1856، اذ ان التقرير الذي رفعته واصدره مجمع الحكماء العلمي، شجعت على انشاء القناة السويس، وبينت أهمية المشروع من ناحية التجارية اذ يعد اقصر طريق للشرق يوفر الوقت والجهد والمال، ومن الناحية السياسية القناة لا تشكل خطر على الإمبراطورية العثمانية، فمركزها مضمون بالمعاهدات والمواثيق الدولية، كما ان القناة تعطي مصر مركز محايد. [35]

أعادت تقرير اللجنة الثقة الى المشروع فاستغل دي لسبس الفرصة لأقناع سعيد بأصدر **فرمان الامتياز الثاني، في عام 1856** وهو تأكيد للفرمان الأول نشر كلا الفرمانين باللغة التركية والفرنسية، اذ نص على وجوب الحصول على موافقة الباب العالي قبل بدء تنفيذ المشروع. [36]

استغلت الشركات الاوربية ضعف الحكومات المحلية لضغط عليها والحصول على امتيازات طويلة الاجل مع وجود تشريعات دولية تشجع الامتيازات الأجنبية الممنوحة من الإمبراطورية العثمانية، اذ كانت تلك الامتيازات تمثل مستعمرات اجنبية فبعد ثورة الصناعية في اوربا أدت الى ارتباط الأهداف التجارية بالاهداف الاستعمارية، اذ كانت واجهة الامتيازات التحديث والتطور ولكن الحقيقة ان تلك الامتيازات أداة للهيمنة الاستعمارية. [37]

رابعا ـ انشاء شركة قناة السويس العالمية

تجاهل دي لسبس مصادقة الدولة العثمانية على الامتياز، وبدء يخطط لتأسيس شركة قناة السويس العالمية مستعين بمصادقة والى مصر سعيد باشا على الامتياز، وادعى بعدم القيام بأعمال الحفر الا بعد صدور مصادقة الباب العالي، [38] وفي 5 تشرين الثاني 1858 عرض ديليسبس اسهم

الشركة للاكتتاب العام، على جميع الدول الاوربية، وشهد الاكتتاب اقبال عالمي كبير، اذ كون راس مالها (20) مليون فرنك(8,000,000جنية)، اذ بلغت عدد اسهم الشركة (800000) سهما. [39]

كان الفرنسيين أكثر اقبالا على الاكتتاب وعدد من الدول العثمانية، اذ احتفظ ديليسبس بعدد من الأسهم كنصيب لرعايا بريطانيا وبعض الدول الاوربية، الا انهم امتنعوا عن الاكتتاب بتحريض من بريطانيا مثل إيطاليا والنمسا وروسيا، لعدم صدور مصادقة الباب العالي على الامتياز، [40] اذ استحوذت فرنسا على اكثر من نصف الأسهم ولم يتم بيع بقية الأسهم عن طريق الاكتتاب العام، فاقنع ديليسبس سعيد باشا لشراء الأسهم المتبقية [41]

نجح الاكتتاب وتأسست شركة قناة السويس المصرية، وفق القوانين الفرنسية، مقرها في باريس، وقد اجتمع مؤسسي مجلس الإدارة اول مرة برئاسة ديليسبس في 20 كانون الأول 1858، اتخذ عدد من القرارات بخصوص تأليف الشركة بشكل نهائي، الاعمال التحضيرية للمشروع، وغيرها،[42] وفي 25 نيسان1859 نظم مؤسسي الشركة براسة دي لسبس في برزخ السويس حفلة ليعلن للعالم عن بدء حفر قناة السويس، بضربه اول فأس على الأرض،[43] ليكون إيذانا بالعمل على حفر القناة، من دون مصادقة الباب العالي على الامتياز الممنوح، تدل تلك الخطوة الجريئة على رغبة سعيد باشا ودي لسبس، ان يضع الإمبراطورية العثمانية و بريطانيا امام الامر الواقع، بدعم سعيد باشا مادي ومعنوي لغرض اكمال المشروع [44]

خامسا-عمليات حفر قناة السويس وموقف خديوي اسماعيل

بدء العمل في حفر القناة في مدينة بورسعيد، بسواعد العمال المصريين، بتطبيق نظام السخرة كما نص عليه في الامتياز الممنوح، كما طالب ديليسبس بالإكثار من العمال المسخرين بدون مراعاة بنود الامتياز، لغرض سرعة في العمل، فوافق سعيد باشا على طلبه بدون نقاش، اذ اخذ يساق الالاف من الفلاحين يحرسهم الجنود الى البرزخ للحفر، وكانوا يعملون طوال اليوم بدون أجور حتى اودي بحياة الكثير منهم بسبب الجوع والعطش وحر الصيف وبرد الشتاء،[45] اذ جند سعيد باشا الشعب المصري لخدمة مشروع القناة، حتى أصيبوا بالعديد من الامراض والاوبئة من جراء المعاملة السيئة، لتجعل بريطانيا من نظام السخرة حجة تعارض بها اعمال حفر القناة، ليس حبا للشعب المصري وانما لحماية مصالحها في الهند،[46] اذ هاجمت الصحف البريطانية تسخير الفلاحين على انه صورة من صور الرق [47]

تولى خديوي إسماعيل حكم مصر في18 كانون الثاني 1863، بويع في قلعة الجبل من كبار الموظفين الدولة والعلماء والوجهاء، وبعدها سافر الى إسطنبول للحصول على فرمان تولية العرش، واستقبله السلطان عبد العزيز بحفاوة وقلده عرش مصر [48] كان موقف خديوي إسماعيل من مشروع قناة السويس مؤيد لبناء قناة السويس ولكن ليس على حساب السيادة المصرية، فساند الشعب المصري، اذ عارض بعض بنود الامتياز الذي منحه سعيد باشا الى ديليسبس، اذ قال " **اني انما اريد**

القناة لمصر، لا مصر للقناة" [49] ومن جانب اخر كان يرى ان المشروع سوف يعطي لمصر مكانة مهمة في العالم، ويجعل لحكام مصر سلطة على الدول التجارية، اذ كان يتلافى تعكير علاقة الصداقة التي سار عليها سعيد باشا، فدفع للشركة معونه بمقدار(2000000) جنية ثمنا لاسهم الشركة التي اشتراها الخديوي إسماعيل[50].

طالب الخديوي إسماعيل الشركة بتعديل بعض البنود المجحفة كالامتياز على المعادن ووقف اعمال السخرة التي عانى منها الشعب المصري، الا انها رفضت التعديل والتزمت بالامتياز الممنوح من سعيد باشا، [51]التجئ خديوي إسماعيل الى نابليون الثالث ليكون حكما في خلافه مع شركة قناة السويس، اذ وافقت الشركة بذلك، امر نابليون بتشكيل لجنة من المختصين برئاسة وزير خارجيته المسيو دي لويس، للبحث ودراسة نقاط الخلاف،[52] وكانت نقاط الخلاف هي تقليص عدد عمال السخرة، حق الحكومة المصرية في انشاء قناة مياة عذبة، وملكية الشركة للأرضي التي تحتاجها لحفر القناة [53] .

اصدر نابليون الثالث حكمه في 6 تموز 1864 بحل نقاط الخلاف الموافقة على مطالب الخديوي إسماعيل مقابل دفع غرامة مالية كبيرة قدرت ب (3360000) جنية، وهو مبلغ يعادل نصف راسمال الشركة، اذ الغي التزام حكومة المصرية بتقديم العمال للعمل بنظام السخرة، تعد الأراضي المخصص للقناة باعتبارها ملحقات قناة بحرية، اذ تكتفي الشركة (23)الف هكتار اللازمة للمشروع وإعادة الباقي الى حكومة المصرية (60) الف هكتار ،فضلا عن ذلك الى حق الحكومة مصرية انشاء قناة مياه عذبة.[54]

وفي 22 شباط 1866 عقد اتفاقا بين الشركه وخديوي إسماعيل تضمن الشروط الوارد في عقد الامتياز الأصلي في عهد خديوي سعيد، مع تعديلات طارئة تضمنت تحكيم نابليون الثالث، وفي 19 اذار1866 صدر فرمان السلطان العثماني بالتصديق على اتفاق 22 شباط استمر العمل بحفر القناة دون عوائق [55].

سادسا-افتتاح قناة السويس 1869

اكتسبت مصر بافتتاح القناة موقعا متميزا على خريطة العالم، وأصبحت مفتاح البحر الأحمر وكان افتتاح قناة السويس نقطة تحول في تاريخ مصر وعلاقتها في اوربا، اذ أحدثت ثورة كبيرة في طرق التجارة من اوربا الى اسيا فقد وفرت الوقت والجهد والأموال واصبح التجارة الاوربية اسهل من طريق راس الرجاء الصالح،[56] نظم الخديوي إسماعيل حفل افتتاح ضخم ومهيب حضره ملوك اوربا كالإمبراطور نابليون الثالث وزوجته اوجيني، والكثير من شخصيات المهمة، رغبة منه في رفع مكانة مصر عالميا، ودعا ملوك اوربا اليها، انفق الخديوي إسماعيل (2000000)جنية إسترليني لاستقبال افراد العائلة المالكة الاوربية في حفل الافتتاح [57] لرغبته في كسب صداقتهم، ودعمهم لإعلان استقلاله عن الإمبراطورية العثمانية، الا ان خديوي إسماعيل لم يوجه دعوة الى سلطان العثماني ،لان وجوده يقلل من أهمية الخديوي الذي يسعى للاستقلال عن الباب العالي، كما

حضر الحفل السفير البريطاني وقدم التهاني بمناسبة افتتاح القناة، نيابة عن الحكومة البريطانية الى خديوي إسماعيل،[58]كما هنأ وزير الخارجية البريطاني ديليسبس بمناسبة افتتاح القناة، واهدته الحكومة البريطانية النياشين واستقبل في لندن استقبال مشهودا[59].

المبحث الثاني

سياسة بريطانية لفرض هيمنتها على قناة السويس منذ افتتاحها حتى الاحتلال البريطاني لمصر(1869-1882)

أولا-سياسة بريطانيا تجاه مصر حتى عام 1975

كانت سياسة الحكومة البريطانية تأكد على ولاء حكام مصر الى الإمبراطورية العثمانية، وضلت بريطانيا تنتهج سياسة ثابتة، تجاه مصر منذ تولي محمد علي باشا عرش مصر، اذ كانت تسعى الى بقاء مصر تحت سيادة الإمبراطورية العثمانية، طبقا للفرمات التي أصدرتها الدولة العثمانية ووافقت عليها الدول الاوربية،[60] فكان همهم مراقبة أحوال مصر الداخلية، ومنع تغلغل نفوذ اوربي داخل مصر، اما الخديوي كان يسعى لكسب صداقة إنكلترا، املا بالحصول على الاستقلال، اذ قدم الدعم لبريطانيا اثناء حملتهم على الحبشة 1867،وسخر الاسطول المصري لنقل الجنود البريطانيين. [61]

ارتكزت سياسة خديوي اسماعيل الخارجية على استثمار رؤوس الأموال الأجنبية لتنمية مشاريع التحديث (كالمشاريع العمرانية، التعليم، القضاء، وغيرها)، اذ منح الأجانب امتيازات في ممارسة نشاطهم الاقتصادية بحرية بدون فرض الضرائب، فضلا عن مساندة قناصل الدول الاوربية لرعاياهم، وفي عام 1864 تأسس البنك المصري الإنكليزي براس مال قدرة (2) مليون جنية إسترليني، خضع للقوانين البريطانية، وغيرها من البنوك والشركات الامتياز الأجنبية.[62]

اغلب تلك القروض كانت تنفق على بناء القصور، ورحلات الخديوي الى اوربا، الحفلات الفخمة التي يقيمها، كحفلة افتتاح قناة السويس 1869 وكذلك رحلته الى الاستانة في عام 1872 واغدق الأموال والهدايا على السلطان وحاشيته وكبار موظفين الإمبراطورية العثمانية لغرض الحصول على امتيازات لصالح الحكومة المصرية مثل اعتراف السلطان بان تكون حق وراثة العرش من حق أبناء الخديوي إسماعيل، وعقد الاتفاقيات الجمركية، والمعاهدات التجارية، وحق الاقتراض، وزيادة عدد الجيش،[63] اذ انجز الخديوي إسماعيل مشاريع اقتصادية واجتماعية مثل شبكة سكك حديدية وشبكة خطوط تلغراف تربط المدن المصرية فضلا عن ذلك الى بناء ميناء

الإسكندرية الاستراتيجي [64] وبلغت ديون الخديوي إسماعيل بين عامي (1863-1868) نحو (20000000) جنية. [65]

ثانيا-شراء بريطانيا الأسهم شركة قناة السويس (1857)

تتمتع مصر بأهمية قصوى بالنسبة لبريطانيا بسبب قناة السويس فهي اقصر خط يربط النصفين الشرقي والغربي للإمبراطورية، اذ ان بعد خمس سنوات من افتتاح القناة كانت ثلاثة ارباع الشحنات في قناة سويس بريطانية، وقد اختصرت المسافة الى الهند الى نصف ووفرة الوقت والجهد في رحلات البريطانية الى الهند[66] اذ اهتمت بريطانيا بمراقبة أحوال مصر المالية قبيل افتتاح قناة السويس، وأوكلت الى قنصلها في مصر مهمة اعداد تقريرا مفصلا عن قروض خديوي إسماعيل وشروطها واغراضها، اذ كانت تهدف الى استغلال ارتباك المالي من اجل فرض نفوذها المالي ومن ثم نفوذها السياسي. [67]

عانت الحكومة المصرية من ازمة مالية في عام 1875، بسبب قروض الخديوي من بيوت المالية الاوربية، اذ عجز عن سداد الديون في شهر كانون الاول، ولم يجد شي يرهنه او يبيعه مقابل الحصول على قرض جديد، فجازف في رهن الأسهم في قناة السويس، مقابل الحصول على قرض لسداد الديون المستحقة لشهر كانون الاول،[68] علم بينجامين دزرائيلي[69] رئيس الحكومة البريطانية برغبة الخديوي إسماعيل في بيع الأسهم في قناة السويس، اذ ادرك أهمية الصفقة لبريطانية من الناحية السياسية والتجارية، [70] ابرق دزرائيلي في 16 تشرين الثاني 1875 الى القنصل البريطاني في القاهرة، يتاكد من صحة خبر رهن اسهم قناة السويس، فأجابه بتأكيد الخبر. [71]

سعى دزرائيلي جاهدا لكسب الأسهم لصالح بريطانية، اذ كان يعتقد ان بريطانيا قوية في حوض البحر المتوسط بنفوذها وتمثل قناة السويس حلقة في سلسلة الحصون التي تمتلكها بريطانيا في طريق الهند،[72] واستطاع القضاء على العقبات، واشترى اسهم القناة في 25 تشرين الثاني 1875 اذ حصلت بريطانيا على (176602)سهما في قناة السويس أي ما يقارب نصف اجمالي اسهم الشركة اذ يعد ذلك انتصار عظيم للسياسة البريطانية بحصولها على مفتاح الى الهند، وانتزاع إدارة الشركة قناة السويس من النفوذ الفرنسي،[73] وبعد ان حصل على موافقة شرعية من الحكومة البريطانية لشراء الأسهم، اخذ يجهز المبلغ المطلوب لعقد الصفقة، فاقنع صديقه روتشليد[74] في توفير مبلغ (4) ملايين جنية إسترليني ثمناً لشراء الأسهم، وفعلا وقع عقد الشراء في 25تشرين الثاني 1875 مع الخديوي إسماعيل، لشراء اسهم مصر في قناة السويس والبالغة (176)الف سهم من اصل (400) الف سهم ،[75] وفي 31كانون الأول 1875 وصلت الأسهم الى ميناء بورتسموث ، داخل (7) صناديق من زنك تحتوي بداخلها الأسهم، نقلت في اليوم التالي الى لندن وحفظت في خزائن مصرف بريطانيا، وبذلك حصلت بريطانية على (10) مقاعد في إدارة شركة قناة السويس من اصل (24) مقعدا، بمعنى نص الإدارة أصبحت لبريطانية وبذلك تستطيع ان توجهه القناة بما يخدم مصالحها، ويمكنها التصدي لمنافستها فرنسا. [76]

ثالثا- سياسة بريطانيا الجديدة بعد شراء اسهم قناة السويس

أدت تراكم الديوان االى ارتباك مالية الدولة التي أدت بدورها الى التدخل بالشؤون السياسية بحجة حماية رعايا الدائنين فكانت الباب الذي استغلته بريطانيا لفرض نفوذها على الحكومة المصرية، [77] كانت بريطانيا من اشد المعارضين لحفر قناة السويس سابقا، ولكن بعد تفاقم الازمة المالية وضعف ادارة السلاطين في الإمبراطورية العثمانية في أواسط السبعينات، اذ اوشكت على اعلان افلاسها،[78]، فضلا عن ذلك الى نشوب الثورات في شبة جزيرة البلقان، وكانت تطالب بالاستقلال عن الإمبراطورية العثمانية المدعومة من روسيا(عدوة بريطانيا)،[79] تخلت بريطانيا عن دعم العثمانيين، في المحافظة على وحدة أراضي الإمبراطورية العثمانية وانتهج الساسة البريطانيين سياسة جديدة، تعتمد على التدخل المباشر في شؤون مصر الداخلية بدون اذن العثمانيين، اذ يعد شراء اسهم قناة السويس عام 1875الباب المفتوح للتسلط على شؤون مصر الداخلية، واتضحت معالم السياسة الجديد، اثناء نشوب الحرب الروسية- العثمانية عام 1877، اذ وجهت الحكومة البريطانية إنذارا الى الحكومة الروسية، جاء فيه: **ان كل محاولة لفرض الحصار على قناة السويس، تعتبرها بريطانيا تهديدا مباشرا لمستعمراتها في الهند، وتعد اضرارا جسيمة على التجارة العالمية،** الا ان الحكومة الروسية طمئنت البريطانيين، بعدم رغبتهم في تعطيل الملاحة، وانها تعد السويس مرفقا دوليا يجب المحافظة على امنه وسلامته،[80] وانتهت الحرب بانعقاد مؤتمر برلين 1878، اذ حصلت بريطانية على جزيرة قبرص، اثر معاهد سرية مع السلطان العثماني، لتكون حاجز للتقدم الروسي نحو قناة السويس، الامر الذي اثار عداوة فرنسا، وادت الى اجراء تسوية سمحت بأطلاق يد فرنسا في تونس، مقابل تساوي النفوذ البريطاني الفرنسي في مصر. [81]

رابعا- نظام الرقابة الثنائية

اجتمعت كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية على التعاون لحل المسالة الديون المصرية، واتفقا على ارسال **بعثة جوشن-جوبير** ليكونا ممثلين عن الدائنين البريطانيين والفرنسيين، واشترطت البعثة على الخديوي، تعيين مراقبان عاما، احدهما لمراقبة دخل الحكومة، والثاني لمراقبة خروجها، ويشتركان في اعداد الميزانية العامة للحكومة المصرية، ويكون قرار تنصيبهما وعزلهما بيد الخديوي،[82] ويكون تعيين مدير الصندوق لمدة (5)سنوات، ويتمتعون بحصانة وظيفية حتى انتهاء خدمتهم، اذ لا يحق للخديوي عزلهم قبل انتهاء المدة المحدد، وكان صندوق الدين الموحد يمثل سلطة اجنبية الى جانب سلطة الخديوي، سمي هذا النظام بالرقابة الثنائية، علما ان كل عمل ثنائي ينتهي بتفوق احد الطرفين على الاخر، اذ كان عمل المراقب البريطاني الذي يهيمن على إيرادات الحكومة، اهم من وظيفة المراقب الفرنسي المقتصرة على مصروفات الحكومة. [83]

فشل نظام الرقابة الثنائية في حل العجز المالي واصدر الخديوي في 30 اذار1878 مرسوما يقضي بأنشاء لجنة للتحقيق عن أسباب عجز الحكومة، وفحص صادرات وواردات المالية المصرية، ومنحت اللجنة السلطة المطلقة في اجراء التحقيق، ترأسه اللجنة دي لسبس، وكان وكيلاها ريفرز

ويلسون [84] ممثل بريطانيا الى جانب مندوبي الدول في صندوق الدين،[85] وبعد التحقيق أوضحت اللجنة مجموعة أسباب أدت الى عجز الحكومة عن سداد الديون، منها عدم التفريق بين المطلوب من الحكومة والمطلوب من اسرة الخديوي، والاسراف في شراء لوازم الجيش، وزيادة أجور الموظفين الاوربيين زيادة فاحشه، واقراض الأموال بأرباح باهظة، واثقال كاهل الفلاحين بشتى أنواع الضرائب، لذلك اقترحت اللجنة إصلاحات لعلاج مالية المصرية، أولهما تنازل الخديوي عن جميع أملاكه مقابل راتب سنوي، ثانيا اشراك وزراء أوربيين الى جانب سلطة الخديوي، ليكون ممثلين عن الدائنين، طبقا للنظم الاوربية الحديثة، بدلا عن نظام الحكم الفردي(المستبد)، ويحل محله مجلس الوزراء بمعنى ان الخديوي يحكم بواسطة مجلس الوزراء .[86]

خامسا- الوزارة الاوربية

اصدر الخديوي الى نوبار[87] امرا في 28 أب 1878 بتأليف وزارة بعضوية وزير فرنسي ووزير بريطاني، اعقبة في 29 اب صدور مرسوم من الدول الاوربية اكدت على انهاء الرقابة الثنائية الاوربية ويحل محلها مباشرة الوزيرين الاوربيين في وزارة نوبار، باستثناء في حالة اقالة احد الوزيرين تعود الرقابة الثنائية على البلاد وبسلطة اكبر.[88]

اشتد الصراع بين فرنسا وبريطانيا للحصول على وزارة الأكثر أهمية في وزارة نوبار، وبعد تسوية بين الدولتين شغل الوزير البريطاني ريفرز ويلسن وزارة المالية، اما الوزير الفرنسي دي بلينير [89] شغل وزارة الاشغال العمومية، كما تولى نوبار وزارة الخارجية، والوزير المصري رياض باشا للداخلية، وراتب باشا للحربية، وعلي مبارك لوزارة المعارف والاوقاف،[90] الى جانب وزارة نوبار نشط الخديوي إسماعيل مجلس النواب، واصبح تابع لسلطة خديوي، اذ اجرت بعض التعديلات علية مثل زيادة عدد أعضائه وزيادة صلاحياته، ليمثل قوة الشعب المصري الى جانب سلطة الخديوي للوقوف امام تسلط القوى الأوربي.[91]

لم تنفذ وزارة نوبار الإصلاح وانما ضاعفت تكبيل مصر بالأغلال الديون، اذ اقترحت تحفيض عدد الجيش بحجة الادخار، فسرحت (2500) ضابطا من الجيش المصري بدون دفع مرتباتهم المتأخرة.[92] الامر الذي اثار غضب قواد الجيش المصري، فاتجهوا الى مجلس نواب يعبرون عن سخطهم، فانظم اليهم(12) عضوا من مجلس النواب، فثار الجيش على نوبار ولسن وحبسوهما داخل بناية وزارة المالية، ولم يفرج عنهما الا بعد قدوم الخديوي إسماعيل، ولم يستتب الامن الا بإقالة وزارة نوبار،[93] وادى ذلك الى احتجاج كل من بريطانية وفرنسا على اقالة وزارة نوبار، بارسال مذكرة الى خديوي،اذ هددت باشراك الوزيرين الاوربيين، والا تمارس حرياتها الكاملة في الدفاع عن مصالحها في مصر، فأجاب الخديوي بعدم إمكانية التأثير بموضوع الوزارة الاوربية لانه اصبح بيد الراي العام(الجيش ومجلس النواب)، اذ وعد بعرض الموضوع على مجلس النواب وانتظار الرد.[94]

سادسا- عزل الخديوي اسماعيل

ثار الشعب المصري فكتبت مذكرة وطنية تطالب بإقالة الوزارة الاوربية وانشاء وزارة وطنية، وقع تلك المذكرة النواب والعلماء والباشوات والبكوات وضباط الجيش، فاجتمع الخديوي مع قناصل الدول الاوربية وعرض عليهم رغبات شعبه، وهي ان يكون المصرين مسؤولين عن تقويم مالية البلاد بأنفسهم، دون حاجة الى مساعدة اوربية، واستبعاد الوزيرين الاوربين ليحمل محلهما الرقابة الثنائية، وكلف شريف باشا بتأليف وزارة وطنية تكون مسؤولة امام مجلس النواب، وتاخذ بمشورة مجلس النواب المصري لحل المشاكل الديون، دون تدخل من القوى الأجنبية. (95)

اثارت الحكومة الدستورية مخاوف الحكومتين البريطانية والفرنسيه على مصالحهم السياسية والاقتصادية في مصر، وطالبت فرنسا وبريطانيا بإرجاع الوزيرين الاوربين الى تشكيلة وزارة شريف باشا، الا انه رفض استعرض مساوئ الوزارة الاوربية السابقة، واستياء المصريين منهم، اذ شرعت وزارة شريف باشا بإصدار عدد من الإصلاحات تقوي سلطة الخديوي ومجلس النواب، مثل اصدار قانون الانتخاب، واعداد مسودة دستور للبلاد. (96)

حاول الخديوي إسماعيل اقناع الدول الاوربية بعدم رغبته بأنهاء الرقابة المالية الاوربية، وبدل عن الوزيرين تعين مراقب عام يشرف على الشؤون المالية،(97) اذ اتفق كل من الخديوي إسماعيل ورئيس الوزراء شريف باشا على بناء حكومة جديد بنظام دستورية، يضع حد للتدخل الأجنبي في الشؤون المصرية، فوضع الحجر الأساسي للنظام البرلماني في مصر بإصدار الدستور عام1879. (98)

اتفقت بريطانيا وفرنسا على عزل خديوي إسماعيل وتنصيب بدلا عنه ولي عهده وابنه خديوي توفيق، اذ عرضت على خديوي التنازل عن العرش لابنه الا انه رفض، لذلك لجئ الحكومتين على الضغط على الباب العالي لغرض اصدار فرمان عزل الخديوي إسماعيل، وبفضل نفوذهم القوي على السلطان عبد الحميد الثاني، أصدر فرمان العزل عن حكم مصر وتنصيب الخديوي توفيق حاكم مصر الجديد عام1879، ترك الخديوي إسماعيل مصر واستقر في إيطاليا حتى وفاته. (99)

سابعا- حكم خديوي توفيق

تولى الخديوي توفيق عرش مصر في 8 أب 1879، والأوضاع البلاد الداخلية والخارجية متدهورة، اذ نشطت القوى الوطنية واخذت تطالب بحقوقها المشروعة بالعيش الكريم، اما بريطانيا وفرنسا فقد اثبتت قوة نفوذها في الدولة العثمانية ومصر بعزل الخديوي إسماعيل وتنصيب ابنه، اذ اتبعت بريطانيا سياسة جديدة مع الخديوي توفيق فقد اكدت على عدم المساس بحقوق الخديوي وسلطته، لمنع تدخلات السلطان العثماني وايقاف الوطنيين ومعارضة الدستور الذي يقيد سلطات الخديوي. (100)

أصدر الخديوي توفيق مرسوما في 15 تشرين الثاني1879 ، بإعادة المراقبة الثنائية على المالية في مصر، باسم المفتش المالي وبمرتب اكبر من وزرائه، [101] وتم تعيين مفتشين ماليين الإنكليزي والأخر فرنسي ليحفظا حقوق بلادهم، كما منحهم الخديوي توفيق صلاحيات حضور جلسات مجلس الوزراء، والاطلاع على كشف على ايرادات ومصروفات الميزانية العامة، ولا يتم عزلهما الا بموافقة حكومتي بريطانيا وفرنسا، اثبت نظام الرقابة الثنائي تسلط النفوذ البريطانية-الفرنسي على إدارة الحكومة المصرية الامر الذي اثار استياء الشعب المصري 1881-1882 [102]

أصدر الخديوي في نيسان1880 مرسوم ينص على تشكيل لجنة تصفية الديون، ذات صلاحيات واسعة في التحقيق بالمسائل المالية، وتم تعيين السير ريفرز ولسن رئيسا للجنة، وعدد من الأعضاء يمثلون الدول الاوربية، [103] وانتهت اللجنة من عملها، ووضعت حل نهائي لتصفية الديون، وصدر امرا بقانون التصفية في 17 تموز1880، للتسوية الأمور المالية، نص على تخصيص اكثر من نصف الميزانية العامة لتسديد الديون الاوربية. [104]

اندلعت الثورة العرابية التي قام بها احمد عرابي في قصر عابدين في 9 أيلول 1881، مثلت ثورة الشعب المصري ضد التدخل الأجنبي، وحكم الخديوي المستبد، بلغ عدد الثوار (4) الف جندي مسلح، الى جانب الفلاحين والأهالي من الأقاليم، رفعوا مطالبهم الى خديوي توفيق، اذ طالبو الثوار بأسقاط وزارة رياض باشا، دعوة المجلس النواب للانعقاد وإصدار الدستور، وزيادة عدد الجيش الى (18000) جندي. [105]

استجاب الخديوي توفيق علي مطاليب الثورة، رغبة منه في إعادة الامن الاستقرار الى الشعب المصري، وأصدر امر بتكليف شريف باشا بتأليف وزارة وطنية، وأصبح محمود البارودي وزير للحربية وترقى احمد عرابي وكيلا لوزارة الحربية، وأجريت انتخابات عامة لمجلس النواب، شملت جميع أطياف الشعب المصري، وبحرية وعدالة تامة، وافتتح المجلس في 26 ايلول1881وتم تشكيل وزارة شريف باشا الذي باشر بوضع دستور للبلاد، يتضمن قواعد أساسية كأنشاء نظام برلماني، يكون مسؤول عن اصدار القوانين وتقرير الميزانية والرقابة على اعمال الموظفين.[106]

المبحث الثالث

سياسة بريطانيا للسيطرة على قناة السويس من الاحتلال البريطاني لمصر حتى فرض الحماية عليها(1882-1914)

أولا- موقف بريطانيا من وزارة محمود سامي البارودي عام 1884.

ثار اصدار الدستور وقوانينه معارضة بريطانيا وفرنسا، وارسلت مذكرة مشتركة الى خديوي توفيق في 26 كانون الثاني1882 ، تضمنت المذكرة احتجاج الدولتين على الاشراف مجلس النواب بخصوص الميزانية العامة، بحجة ان ذلك يضر بمصالح الدائنين الاوربيين، رفضت الحكومة

المصرية المذكرة البريطانية-المصرية، اتخذ شريف باشا موقف معتدل واقترح تأجيل مناقشة فقرة الميزانية العامة لحين هدوء الأوضاع. (107)

استقالت وزارة محمد شريف باشا بعد تدهور الأوضاع بسبب المذكرة البريطانية – الفرنسية، وفي نفس اليوم تكلف محمود سامي البارودي بتشكيل وزارة جديدة (شباط- أيار 1882) أصرت وزارة البارودي على اصدار دستور جديد في 6 شباط والعمل بقوانين الدستور كإقرار الموازنة وعقد المعاهدات والاتفاقيات مع باقي الدول، الامر الذي اثار غضب بريطانيا وفرنسا،(108) اذ استقبلت اعلان الدستور بالسخط والاستياء، فأرسلتا مذكرة ثانية مشتركة الى البارودي في 25ايار 1882 تضمنت عدد من الشروط منها ابعاد عرابي باشا مؤقتا مع حفظ الرتب ومرتبه، واسقاط وزارة البارودي، فرفضت الحكومة المصرية شروط المذكرة وبلغت رفضها الى القنصل البريطاني والفرنسي،(109) وطالب الساسة البريطانيين العثمانيين للتدخل واخماد الثورة المصرية واستعادة نفوذهم على مصر، الا ان العثمانيين التزموا جانب الحياد، فأصدرت الحكومتين البريطانية والفرنسية مذكرة مشتركة في 4 كانون الثاني 1882الى الشعب المصري تؤكد على تقديم الدعم والحماية للخديوي توفيق ورعايا الأوربيين من حاملي السندات. (110)

شهدت مصر احداث مضطربة فأساطيل بريطانيا وفرنسا تقف في مؤاني الإسكندرية، يقابلها نشاط وقوة الحركة الوطنية بقيادة احمد عرابي التي تطالب بمنع التدخل الأجنبي، اذ تعرضت الإسكندرية في 11حزيران 1882 الاحداث دامية راح ضحيتها عدد كبير من المصريين والأجانب، الامر الذي تذرعت به القنصليات الاوربية للمطالبة بحماية رعاياهم الأوربيين. (111)

ثانيا- التنافس البريطاني- الفرنسي

كانت فرنسا تدرك أطماع البريطانية في مصر وقناة السويس تحديدا، اذ عجزت عن التدخل العسكري بسبب ضعفها بعد خسارتها معارك عسكرية داخل اوربا، لجأت الى المجتمع الدولي، وطالبت بضرورة عقد مؤتمر دولي للنظر في أحوال مصر ومشكلاتها، (112) اذ انهج الوزير الفرنسي سياسة التقارب من المانيا، فخشيت بريطانيا العداء مع فرنسا، وحاولت المحافظة على العلاقات الودية البريطانية- الفرنسية، فاذا نشبت حرب بريطانية- المانية تضمن حياد فرنسا، علما ان بريطانيا حرصت على عدم عرض المسالة المصرية على المجتمع الدولي، لكي تستغل الخلافات بين الثورة العرابية والخديوي، وتتدخل بمفردها ثم تفرض سيطرتها على قناة السويس،(113) اما السلطان العثماني فقد رفض المؤتمر، اذ ان المسالة المصرية هي مسالة عثمانية بحتة، ولا حجة للتدخل الدول الاوربية، علما ان الخديوي توفيق و الضابط احمد عرابي اعلنا ولائهم للسلطان العثماني. (114)

ثالثا- مؤتمر الاستانة

أعلنت الدول الكبرى عقد مؤتمر الاستانة في 23 حزيران 1882 بدعوة رئيس الوزراء الفرنسي شارل دي فريسينية، ومثل الحكومة البريطانية اللورد دوفرين، اذ اتفق المؤتمرون بعدم التدخل الفردي الا في حالة الضرورة القصوى، وترك مهمة إعادة الامن والنظام الى السلطان العثماني،[115] اخذت بريطانية تعمل على عبارة (الضرورة القصوى.....) ذريعة للاحتلال مصر، اذ رغم انعقاد المؤتمر استمرت بريطانيا في الاستعدادات العسكرية، واخذت تضرب الإسكندرية تمهيدا لاحتلالها، ولم تبدي دول أعضاء المؤتمر أي معارضة، بسبب صفقات عقدت في مؤتمر برلين 1878 بين الدول المشاركة في المؤتمر تنص على اطلاق يد فرنسا في تونس تعويضا لها عن احتلال بريطانيا لقبرص. [116]

نشطت بريطانيا جهودها الدبلوماسية لإقناع السلطان العثماني بالمشاركة في المؤتمر ، اذ تدارك السلطان العثماني الامر وارسل مندوب للمشاركة في مؤتمر استانة، كما وافق على توصية المؤتمرين بإيفاد جيش عثماني لإحلال الامن في مصر، الا ان تجهيزات الجيش العثماني كانت بطيئة جدا مقارنة من الاستعدادات البريطانية،[117] كما سعت بريطانيا لأثارة مخاوف الدول الكبرى باطلاق إشاعة ان العرابيين يحاولون عرقلة الملاحة في قناة السويس او هدم القناة، حاولت الدبلوماسية البريطانية بالضغط على الخديوي توفيق بإصدار امرا بالعمل باسمه لحماية السويس، لذلك أرسلت الحكومة البريطانية امرا الى قائدها في البحر المتوسط، بحماية السويس من اعمال التخريب، وكما انذرت السفن المصرية بعدم المغادرة الا بعد موافقة السفن البريطانية. [118]

خرجت السفن البريطانية من الإسكندرية في 20 أب 1882واحتلت بورسعيد وجعلت من مباني الشركة قناة السويس مركزا لأعمالها الحربية، مستغلة انعقاد مؤتمر استانة كغطاء لعملها العسكري وأوضحت ان احتلالها لقناة السويس مؤقتا لأجراء اصلاحات في الحكومة المصرية ، ومساعدتها على فرض الامن والاستقرار وان القوات البريطانية سوف تنسحب في حالة استقرار الحكومة المصرية.[119]

رابعا- السياسة البريطانية تجاه مصر بعد الاحتلال

شهد الشعب المصري عهدا جديدا من الاحتلال البريطاني على مصر، ظل الخديوي توفيق على راس الحكومة المصرية يستمد سلطته من الباب العالي، الا ان واقع الاحتلال فرض على الخديوي اتباع إصلاحات البريطانية في الشؤون المصرية الداخلية والخارجية، اذ أعطت بريطانيا سلطة اسمية للخديوي، كما سعت بريطانيا الى المحافظة على علاقات الصداقة البريطانية –العثمانية، لان السلطان العثماني كان يؤثر على المجتمع الدولي،[120] اذ كان الخديوي توفيق يؤيد سياسة البريطانية بدون تردد، وامر بتجميد الدستور المصري وحل مجلس النواب، وعين جنرال بريطاني قائدا للجيش المصري، كما اصدر امرا بأنهاء الرقابة الثنائية البريطانية –الفرنسية ليحل محلها المستشار المالي البريطاني. [121] أدى الاحتلال البريطاني الى مصر 1882 الى نتيجتين للقناة

الأولى اعتراف اوربا بكون بريطانيا حارسة لقناة السويس وللخديوي توفيق، اما النتيجة الثانية طالبت دول اوربا بتوفير ضمانات للمرور الحر في القناة. (122)

اتخذت السياسة البريطانية شكلا جديدا، تعتمد على الدبلوماسية لاقناع الدول الكبرى بتقبل فكرة الاحتلال البريطاني لمصر، واخذت تقطع الوعد الكاذب بشأن جلاء القوات البريطانية عن مصر، كما عرضت بريطانيا على دول اوربا اقترحا بوضع اتفاقية دولية تأمن حرية الملاحة في قناة السويس، للتخفيف من حدة المعارضة الاوربية،(123) اذ قامت بريطانيا بدعوة الدول الكبرى لإجراء مفاوضات لغرض بيان مركز قناة السويس من الوجهة الدولية، اذ بدئت تلك المفاوضات في 29 أكتوبر 1888، شارك فيها كل من فرنسا وألمانيا والنمسا وإيطاليا وروسيا والدولة العثمانية و اسبانيا، كما حضر المفاوضات الخديوي توفيق، اذ كان يستشار في بعض الأمور من غير اعتراض. (124)

اسفرت المفاوضات على اتفاق بعقد معاهدة دولية حددت الملاحة في قناة السويس، ضمت المعاهدة (17) بندا، اكدت على ان تبقى القناة حرة ومفتوحة في حالتي السلم والحرب، ولا يجوز للدول المتحاربة ان تنزل في القناة، كما أعطت المعاهدة حق السيادة على القناة لمصر، وحقها في اجراء اللازم لحفظ الامن والنظام في القناة. (125)

استمرت معارضة فرنسا لبريطانية، اذ كانت تحرض الدول الكبرى على تحديد موعد لجلاء القوات بريطانيا من مصر، حتى عام 1904 وجرت مفاوضات بين البلدين، انتهت بتوقيع اتفاقية الوفاق الودي حددت سياسة الدولتين اتجاه المسالتين المصرية والمراكشية، اذ أطلقت يد بريطانية في مصر مقابل إطلاق يد فرنسا في مراكش، وان تحترم كلا الدولتين حقوق الأخرى من جانب ادخال الإصلاحات الإدارية والاقتصادية والمالية، إضافة الى حرية التجارة في مصر ومراكش، وبذلك قضت بريطانية على أكبر مشكلة دولية خاصة بمصر. (126)

خامسا- اعلان الحماية البريطانية على مصر

تدهورت العلاقات العثمانية- البريطانية قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، اذ تقرب السلطان العثماني من المانيا، لرغبته في استعادت نفوذه على مصر، ولم يكن الالمان والعثمانيين وحدهم الذي حاربوا بريطانيا، اذ كانت روسيا وفرنسا معارضتان الاحتلال البريطاني لمصر، لان بريطانيا اخذ تحل محل الإمبراطورية العثمانية كقوة ذات سيادة (127)

استغلت بريطانيا موقع مصر الاستراتيجي بأنشاء قواعد عسكرية في الإسكندرية، بذلك خرق بريطانية اتفاقية الدولية لعام 1888، لصالح نفوذها واطماعها الاستعمارية،(128) وفي 5 أب 1914اصدر رئيس الوزراء المصري حسين رشدي بضغط من بريطانيا بيان يعلن فيه قطع جميع العلاقات مع الدول المعادية لبريطانيا، ومنع سكان مصر من المتاجرة او الإقامة مع دول الأعداء، كما اعطى لبريطانية الحرية التامة في استخدام المؤاني والأراضي المصرية البرية والبحرية، وناشد

الشعب المصري بمساندة بريطانيا ماديا ومعنويا، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى سمح العثمانيين للسفن الالمانية استخدام المعابر العثمانية لضرب روسيا، لذلك أعلنت بريطانيا وفرنسا وروسيا الحرب على الإمبراطورية العثمانية وألمانيا. (129)

استغلت بريطانيا اعلان الإمبراطورية العثمانية الحرب، فبعد (3) أيام من الحرب، أعلنت الاحكام العرفية في مصر وكبدتها خسائر الحرب، وأصبحت بريطانيا بين خيارين اما ضم مصر الى سيادة البريطانية او اعلان الحماية عليها، وبسبب اطماعها في قناة السويس ورغبتها في حمايتها، أعلنت الحماية البريطانية على مصر 19 كانون اول 1914 فأصبحت مصر محمية بريطانية. (130)

خلع الخديوي عباس بحجة تعاونه مع الأعداء، على ان يتولى عرش مصر حسين كامل، أكبر الامراء سلالة محمد علي، ويلقب بسلطان مصر، وبذلك فقدت السلطان العثماني نفوذه الاسمي والفعلي على مصر، كما فقدت مصر سيادتها واستقلالها، وبعد اعلان الحماية البريطانية على مصر أعلنت الاحكام العرفية، وعطلت الصحف الوطنية واعتقل عدد من الوطنيين، خضع الجيش لسلطة الاحتلال، كما الغيت الوزارة الخارجية المصرية وأصبحت من صلاحيات المندوب السامي البريطاني. (131)

الخاتمة

1- ان ظهور الثورة الصناعية في اوربا، أدت الى نتائج عديدة منها ظهور التنافس الاستعمار الأوربي لغرض السيطرة على مستعمرات في اسيا وافريقيا لغرض توفير الأسواق واستغلال الموارد الطبيعية.

2- تعود فكرة انشاء قناة السويس الى زمن الفراعنة، الا انها لم تطبق الا في فترة حكم محمد سعيد باشا(1854-1863)، اذ منح امتياز 1854 لحفر قناة السويس، اذ حفرت القناة بخطط فرنسية وايادي مصرية.

3- حرصت بريطانيا للسيطرة على اهم الطرق التجارية في العالم منذ القرن التاسع عشر فكانت تخطط للسيطرة على قناة السويس منذ افتتاحها، اذ كان الطريق التجاري عبر مصر يشكل أهمية كبرى للمصالح البريطانية ولاسيما في الهند لذلك حرصت الى فرض نفوذه عليه.

4- أغرق الخديوي إسماعيل المالية المصرية بالقروض الأجنبية، حتى استطاعت الدول الاوربية فرض خبراء الماليين وساستها كشركاء في الوزارة المصرية، وعندما ساند الخديوي إسماعيل الوطنين واقال الوزارة الاوربية، اخذ بريطانيا تحرض السلطان العثماني على عزلة وتنصيب ابنه توفيق بدلا عنه.

5- عندما عزلت بريطانيا- فرنسا الخديوي إسماعيل، اخذت تحارب الوطنيين انصار الدستور واستغلال تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية لتهيئة الضرف المناسب لاحتلال مصر، جاعله من حماية الخديوي توفيق كغطاء شرعي لأهدافها الاستعمارية.

6- استغلت بريطانيا وضع مصر وعلاقتها بالدولة العثمانية كونها تتمتع بحكم ذاتي وحكام ضعاف واستطاعت ان تتغلل اقتصاديا وسياسيا في الشؤون مصر.

7- سعت بريطانيا الى ابعاد النشاط الاستعماري الأوربي على القناة السويس للاستحواذ عليها ولاسيما فرنسا التي كانت تنافسها في السيطرة على قناة السويس، لذلك اهتمت بريطانيا بشراء اسهم قناة السويس حتى تفرض نفوذها على القناة.

8- اعتمدت بريطانيا على سياسة تضليل المجتمع الأوربي، في إيجاد أسباب تدخلها عسكريا في مصر، ولاقناع الدول الاوربية بان وجودها في مصر مؤقتا لغرض انجاز بعض الإصلاحات وإعادة الامن والاستقرار لمصر وانها سوف تنسحب حينما تكون الدولة المصرية قادرة على حماية نفسها.

9- استغلت بريطانيا قيام الحرب العالمية الاولى، وأعلنت حمايتها على مصر لغرض تامين الطريق الى مستعمراتها في الهند.

[1](1) رمسيس الثاني: حكم عام 1290 ق.م حكم مصر 67 عام ، اهتم باستقرار وازدهار بلاده، بنيت له العديد من المعابد والقصور.للمزيد من التفاصيل ينظر عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2012، ص 333.

(2) جورج حليم كيرلس، قناة السويس من القدم الى اليوم، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1988، ص47.

(3) منى عبد الله محمد الدليمي، قناة السويس والصراع الدولي، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 5، العدد3، سنة 2023، ص 397.

(4)سلوى دغنوش، الامتيازات الاوربية في المنطقة العربية(قناة السويس انموذجا 1859-1869)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2018، ، ص37.

(5) منى عبد الله محمد حسن التميمي، المصدر السابق، ص394.

(6)Caroline Piquet, the Suez Company's Concession,1854-1956: Creating Modern Infrastructure, Destroying the Potential of the Local Economy, Business and Economic History On-Line, Vol. 1,2003,p88

(7) عزيز عبد الله مظلوم، سياسة بسمارك الدبلوماسية والتنافس الألماني تجاه المستعمرات في افريقيا، أطروحة دكتوراة، غير منشورة، جامعة سانت كليمنتس، 2012،ص 24.

(8) حيدر صبري شاكر الخيقاني، أهمية التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر مجلة الباحث، العدد 28، سنة 2018،ص 434

(9) شركة الهند الشرقية(البريطانية): تأسست هذه الشركة بموجب المرسوم الذي أصدرته الملكة اليزابيث الأولى 1600 نصت على انشاء شركة مساهمة للتجارة مع الهند منحت صلاحيات احتكارية على تجارة الهند وجميع مستعمرات جنوب شرق اسيا لمده 21 سنة، اذ تحولت من مشروع تجاري الى كيان سياسي، يحكم جميع الولايات الهندية الخاضعة للبريطانيين، وحصلت على الدعم العسكري والسياسي البريطاني، وأصبحت أداة فعالة الخدمة الاستعمار البريطاني في العالم . للمزيد من التفاصيل ينظر نك روبينز، الشركة التي غيرت العالم، ت: كمال المصري، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2009.

(10) نابليون بونابرت(1769-1821) هو امبراطور فرنسا ولد في جزيرة كورسيك الابوين ينتميان للطبقة الارستقراطية تعود بجذورها الى احدى العائلات النبيلة في إيطاليا، التحق بمدرسة عسكرية، واظهر تفوقا في العلوم العسكرية والادب والجغرافية والتاريخ، عين برتبة ملازم اول في المدفعية الفرنسية، قاد حملة عسكرية لاحتلال مصر وقطع الطريق بريطانيا للوصول الى الهند، للمزيد من التفاصيل ينظر نك روبينز، الشركة التي غيرت العالم، ت: كمال المصري، مكتبة الشروق دولية، 2009.

(11) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ط4، دار المعارف، مصر، 1987،ص58.

(12) انتظار هادي جاسم، قبس ناطق محمد، مجلة البحوث الشرق الأوسط، السنة 47، العدد 64- يونيو 2021، ص 15.

كان سبب نشوب الثورة الكبرى اثر إشاعة انتشرت بين صفوف الجيش الهندي بان الأسلحة الموزعة عليهم، قد دهنت بالدهون الحيوانيه ([13]) وهذا منافي للتعاليم الدينية المقدسة لدة الهنود لذلك ثار الجيش الهندي على البريطانيين واستولوا على العاصمة دلهي. للمزيد من التفاصيل ينظرLawrence James, The Rise and Fall of the British Empire, St. Martin's, New York, 1994, 226 .

([14])Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p32.

([15]) عبد المجيد الأول (1823-1854) سلطان عثماني هو ابن السلطان محمود الثاني، تولى السلطنة وعمره 16 عاما، في عهده انتصر العثمانيين في حرب القرم، واستعاده سوريا ورمم المسجد النبوي في المدينة المنورة، للمزيد من المعلومات ينظرعزتلو يوسف بك اصاف، تاريخ سلاطين بني عثمان من اول نشائهم، مؤسسة الهنداوي، مصر، 2011،ص 126.

([16]) عبد الرؤوف احمد عمرو، قناة السويس في العلاقات الدولية (1869-1883)، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، 1978، ص 34.

([17]) عباس باشا الأول (1849-1854) حاكم مصر بعد محمد علي باشا، تولى حكم وعمره 36 سنة، قضى على احتكار التجارة المجحفة بحق الفلاح، اغلق عدد من المعامل والمدارس واستغنى عن الكثير من الموظفين الاوربيين حكم مصر بعزلة، اذ كان يعتقد ان مصر بحاجة الى الاستقرار اكثر من تقليد مظاهرة الاوربية الكاذبة، للمزيد من التفاصيل ينظر عمر الاسكندري، سليم حسن، تاريخ مصر من الفتح العثماني الى قبيل الوقت الحاضر، مراجعة: الكابتن ا.ج. سفدج،ج6، ط2، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996، ص216

([18]) محمد صبري، تاريخ مصر من محمد علي الى العصر الحديث، ط2، مطبعة مدبولي، القاهرة، 1996، ص 80.

([19]) عبده مباشرة، قناة السويس الشروع والصراع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2000، ص150.

([20]) سعيد باشا(1854-1863) هو ابن محمد علي باشا اهتم بتربيته وتعليمه في المدارس الفرنسية، وتجهيزه لتولي عرش مصر، كان مصر مستقر في بداية حكمه ولكنه لم يتعاون مع الوطنيين والغى مجلس النظار، اذ تقرب من الأجانب، واخذ يقلدهم في شؤون الحكم، والمشاريع الاقتصادية وتنظيم الجيش. للمزيد من التفاصيل ينظرعمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق، ص218.

([21]) الامتياز: هو عقد او اتفاقية تمنح بموجبها الدولة لشركة خاصة إدارة خدمة عامة، اذ تم انشاء نظام الامتيازات في القرن السادس لمنح الامتيازات للتجار الاوربيين في المراكز التجارية للإمبراطورية العثمانية. للمزيد من التفاصيل انظر: monde dansle publics services des deleguee gestion, Claude Bettinger الامتياز او BOT، Paris ، 1997.

([22]) منى عبد الله محمد الدليمي، المصدر السابق، ص405.

([23]) ناظم عبيد عواد، خالد عبد الله تومان، افتتاح فناة السويس واثرها على في ميدان طرق النقل والمواصلات الدولية في الشرق والغرب(1869-1914)، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والنفسية، العدد 47، حزيران 2020، ص15.

([24]) فرديناند دي لسبس (1805-1894) مستثمر فرنسي ولد في بلدة فرساي من أصدقاء اسرة محمد علي المعروفين، ذات نفوذ واسعة، عمل في السلك الدبلوماسي الفرنسي واصبح مدير للشركة قناة السويس، للمزيد من التفاصيل ينظر رؤوف سلامة موسى، موسوعة احداث واعلام مصر والعالم، مكتبة المعارف، بيروت، 2001،ص 397.

([25]) محمد مصطفى صفوت، إنكلترا وقناة السويس 1854-1951، مطابع رمسيس، الإسكندرية، 1952،ص 12.

([26]) سلوى غنوش، المصدر السابق، ص47.

([27])Olukoy Agen, the Econonic Lifeicli of British Global Empire: Areconsideration of the Historical Dynamics of the Suezcanal 1869-1956, The Jonrnat of International Social Research,Volume 1/5, Fall 2008,p526.

([28]) سترانفورد دي ردكليف(1786-1880): دبلوماسي بريطاني وسفير في البلاط العثماني، ذهب الى الاستانه في 1808 وحافظ على علاقات الصداقة بين العثمانيين والبريطانيين لسنوات عديده اذ اصبح سفير مطلق الحرية في البلاط العثماني، ينظر يوسف حسين يوسف عمر، سترانفورد كاننج والدولة العثمانية 1848-1856، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، ديسمبر 2008، تونس

([29])هنري جون تمبل بالمرستون: سياسي بريطاني درس في جامعة ادنبرة العلوم واللغات والخطابة اصبح عضو في البرلمان 1807 وتم تعينه وزيرا للخارجية(1830- 1851) للمزيد من التفاصيل ينظر اياد تركي إبراهيم الدليمي، اللورد هنري جون تمبل بالمرستون ودوره في السياسة الخارجية البريطانية(1830-1865) ، أطروحة دكتوراة غير منشورة، جامعة المستنصرية، كلية التربية، 2012.

([30]) عبد الرحمن الرافعي، عصر إسماعيل، ج1، ط4، دار المعارف، القاهرة، 1987،ص 66.

([31]) حميد عبد حمادي، امتياز قناة السويس والتطورات التي صاحبتها 1584- 1869، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد السابع، تموز 2005، ص 272.

([32]) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص22.

([33]) جورج حليم كيرلس، المصدر السابق،ص66؛ زينب محمد هاشم الحسيني، المصدر السابق ، ص 133.

([34]) محمود صالح منسي، المصدر السابق، ص 316.

([35]) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص26.

([36]) جورج حليم كيرلس، المصدر السابق، ص61.

([37])Caroline Piquet, the Suez Company's Concession,1854-1956: Creating Modern Infrastructure, Destroying the Potential of the Local Economy, Business and Economic History On-Line, Vol. 1,2003,p80.

([38]) مصطفى الحفناوي، المصدر السابق، ص 217.

([39]) عبد الرحمن الرافعي، المصدر السابق، ص67.

([40]) مصطفى الحنفاوي، المصدر السابق، ص219.

([41])Olukoy Agen, the Econonic Lifeicli of British Global Empire: Areconsideration of the Historical Dynamics of the Suezcanal 1869-1956, The Jonrnat of International Social Research,Volume 1/5, Fall 2008,p527.

(42) سلوى دغنوش، المصدر السابق، ص57.
(43) إلياس الايوبي، تاريخ مصر في عهد خديوي إسماعيل من سنة 1863- 1879،ج1،
(44) عبد الرحمن الرافعي، المصدرالسابق، ص67.
(45) عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق، ص212.
(46) سلوى غنوش، المصدر السابق، ص84.
(47) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص30.
(48) هادي جبار المعموري، الخديوي إسماعيل حياته ودوره السياسي والعسكري (1863-1879)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2014، ص 44.
(49) الياس الايوبي، المصدر السابق، ص 352.
(50) عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق، ص213.
(51)Olukoy Agen, the Econonic Lifeicli of British Global Empire: Areconsideration of the Historical Dynamics of the Suezcanal 1869-1956, The Jonrnat of International Social Research,Volume 1/5, Fall 2008,p527.
(52) الياس الايوبي ،المصدر السابق، ص 364.
(53) سلوى دغنوش، المصدر السابق،ص97.
(54)نصير خير الله تكريتي، التغلغل الأجنبية في مصر 1863-1879، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة التكريت، 2005، ص 63.
(55) عبد الرحمن الرفاعي،مصدر السابق، ص99.
(56)Olukoy Agen, the Econonic Lifeicli of British Global Empire: Areconsideration of the Historical Dynamics of the Suezcanal 1869-1956, The Jonrnat of International Social Research,Volume 1/5, Fall 2008,p529.
(57)Olukoy Agen, the Econonic Lifeicli of British Global Empire: Areconsideration of the Historical Dynamics of the Suezcanal 1869-1956, The Jonrnat of International Social Research,Volume 1/5, Fall 2008,p527.
(58) هادي جبار المعموري ، المصدر السابق، ص 93.
(59) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق،ص 44
(60) عبدر رؤوف احمد عمرو، المصدر السابق، ص 34.
(61) تيودور رتشين، تاريخ المسالة المصرية(1875-1910)،ت: عبد الحميد الهادي، محمد بدران، ط2، لجنة التاليف والترجمة والنشر، 1936، ص6.
(62) هادي جبار المعموري، المصدر السابق، ص95.
(63) نبراس خليل إبراهيم،ايمان عبد الله حمود، العلاقات العثمانية المصرية (1863-1879)، مجلة كلية التربية للبنات، المجلد 26، العدد 3، السنة 2015، ص 798.
(64) موساييفا ص.إ. و حجي بيكوفا ر.ح.، تأسيس الرقابة المزدوجة الإنكليزية- الفرنسية على مصر، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 18، العدد 2، 2020، ص453.
(65) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص 83.
(66)Ailise Bulfin,The Curse of the Suez Canal, Trinity College, Dublin.p413
(67) علي محمد الصافي، السياسة البريطانية تجاة ولاية مصر العثمانية 1854-1914، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النيلين، 2011،ص 74.
(68) عبد الرؤوف احمد عمرو، المصدر السابق، ص 36.
(69) بينجامين دزرائيلي (1804-1881): سياسي بريطاني وزعيم حزب المحافظين، ولد في لندن من اب يهودي إيطالي الا ان والده اختلف مع اليهود فاعتنق المسيحية، فنشاء بينجامين نشاء مسيحية الا انه لم ينكر اصوله اليهودية للمزيد من التفاصيل ينظر رؤوف سلامة موسى، المصدر السابق، ص 376.
(70) محمد مصطفى صفوت، المصدر السابق، ص 46.
(71) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص92.
(72)علي محمد الصافي، المصدر السابق، ص 69
(73)Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p30.
(74) ليونيل نيثان روتشيلد (1806-1879)تولى إدارة مصالح بيت روتشيلد في لندن بعد وفاة والده نيثان ماير،وهو اول عضو يهودي في البرلمان الإنكليزي، يعود اليه الفضل في تامين القروض المطلوبة الانشاء سكك الحديد الإنكليزية بالإضافة الى تمويل الخطط الاستعمارية، تزوج من ابنة عمه كارل روتشيلد، للمزيد من التفاصيل ينظر عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية و الصهيونية،ج 3، دار الشروق، مصر، 1999،ص 153.
(75) هادي جبار المعموري، المصدر السابق،ص189.
(76) سامي صالح الصياد ، التنافس البريطاني- الفرنسي على شراء اسهم مصر في قناة السويس 1875 والموقف الدولي منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، كانون الثاني 2008 ، ص 358.
(77)نصير خير الله تكريتي، المصدر السابق،ص 122.

([78]) احمد عبد الرحيم مصطفى، علاقات مصر بتركيا في عهد خديوي إسماعيل(1863-1879)، دار المعارف، القاهرة، 1967،ص188.
([79]) نبراس خليل إبراهيم، ايمان عبد الله حمود، المصدر السابق،ص800.
([80])عبد الرؤوف احمد عمرو، المصدر السابق، ص 48.
([81]) رنا عبد الجبار حسين، دبلوماسية روسيا تجاه الدول العثمانية منذ مؤتمر باريس حتى مؤتمر برلين(1856-1878)، مجلة اكليل للدراسات الإنسانية، العدد 7، أيلول 2021، ص183.
([82]) تيودور رتشين، المصدر السابق، ص28.
([83]) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص 133.
([84]) السير تشارلز ريفرز ويلسون: (1831-1916)هو موظف مدني ولد في لندن شغل مناصب وزارة المالية في الحكومة البريطانية، تولى منصب مراقب عام في مصر؛ ويكيبيديا، المصدر السابق.
([85]) محمد صبري، المصدر السابق، ص 113.
([86]) عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق،ص254.
([87]) نوبار باشا: 1825-1899 ولد في ازمير درس في سويسرا وفرنسا كان صديقا مقربا لاسرة محمد علي باشا، اذ عمل سكرتيرا ومترجم لدى محمد علي باشا كما عمل في خدمة عباس باشا، استدعاه الخديوي إسماعيل ليرأس الوزارة المصرية- الاوربية؛ ينظر جرجي زيدان، تراجم مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر،ج1، مؤسسة الهنداوي، مصر ،2011،ص 268.
([88]) دعاء عبد الهادي محمد، القناصل الفرنسيين ودورهم السياسي في مصر 1805 -1879، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة بابل، 2016،ص 231.
([89]) ارنست دي بلينير: (1834-1900) سياسي فرنسي، شغل منصب مفتش العام للمالية واصبح وزيرا في وزارة نوربار؛ ويكيبيديا، المصدر السابق.
([90]) تيودور رتشين، المصدر السابق،ص 67؛ مصطفى الحنفاوي، المصدر السابق،ص 428.
([91]) محمد صبري السوربوني، المصدر السابق، ص 514.
([92]) مصطفى الحفناوي، المصدر السابق،ص 428.
([93]) اللورد كرومر، مصر الحديثة،ج1، ت: صبري محمد حسن، مراجعة احمد زكريا الشلق، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014، ص140.
([94]) احمد عبد الرحيم مصطفى، المصدر السابق،ص201.
([95]) تيودور تشين، المصدر السابق، ص91؛ عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق،ص 533.
([96]) نصير خير الله التكريتي، المصدر السابق، ص160.
([97]) الكسندر شولش، مصر للمصريين ازمة مصر الاجتماعية والسياسية 1878-1882، ت: رؤوف عباس حامد، عين للدراسات والبحوث، القاهره، 1999،ص 106.
([98]) عبد الرؤوف احمد عمرو، المصدر السابق، ص 69.
([99]) عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق،ص 256.
([100]) علي محمد الصافي، المصدر السابق، ص90.
([101]) عباس محمود العقاد، ضرب الإسكندرية في 11 يوليو، مؤسسة الهنداوي، القاهرة، 2012،ص 35.
([102])Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p44.

([103]) اللورد كرومر، المصدر السابق، ص 234.
([104])عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق،ص 262
([105]) محمد حمزة حسين الدليمي، السياسة البريطانية تجاه الحركة الوطنية في مصر، دار غيداء، عمان، 2014، ص37.
([106]) بن الزين فيروز، مصر في عهد الخديوي توفيق (1879-1892)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، ، ص 41.
([107]) عبد الرؤوف احمد عمرو، المصدر السابق، ص 87.
([108]) صادق جعفر عوده الصائغ، المصدر السابق،ص62.
([109]) محمد حمزة حسين الدليمي، المصدر السابق،ص40.
([110])Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p48.

([111]) محمد حمزة حسين الدليمي، المصدر السابق ،ص 41؛عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق ،ص 273.
([112]) علي محمد الصافي، المصدر السابق، ص 103.
([113]) عبد الروؤف احمد عمرو، المصدر السابق، ص 90.
([114]) سعيد بن سفر الغامدي، موقف المعارضة في المشرق العربي من حكم السلطان عبد الحميد، مكتبة توبة، الرياض، 1992،ص 267.
([115]) صادق جعفر عوده الصائغ، المصدر السابق، ص 69.
([116]) عباس محمود العقاد، المصدر السابق، ص 37.

([117]) سعيد بن سفر الغامدي، المصدر السابق، ص 269.
([118]) علي محمد الصافي، المصدر السابق، ص114.
([119]) علي محمد الصافي، المصدر نفسة، ص 115.
([120]) علي محمد الصافي، المصدر نفسة، ص175.
([121]) صادق جعفر عودة الصائغ، المصدر السابق، ص84.
([122])Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p54.

([123]) عبد الرؤوف احمد عمرو، المصدر السابق، ص287.
([124]) بن الزين فيروز، المصدر السابق، ص56.
([125]) علي محمد الصافي، المصدر السابق، ص 171؛ عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق،ص297.
([126])عمر الاسكندري، سليم حسن، المصدر السابق، ص 298؛ محمد علي الصافي، المصدر السابق، ص 173.
([127])Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p57.

([128]) صادق جعفر عودة الصائغ، المصدر السابق، ص 134.
([129]) علي محمد الصافي، المصدر السابق، ص186.
([130])()Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p66.

([131]) علي محمد الصافي، المصد.20ر السابق، ص 187.|
vbn/2.

المصادر

أولا-الرسائل

- -الصافي، علي محمد ،السياسة البريطانية تجاه ولاية مصر العثمانية 1854-1879، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة النيلين، 2011.
- 2--تكريتي، نصير خير الله، التغلل الأجنبي في مصر(1863-1879)، رسالة ماجستير،غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، 20005.
- 3--محمد، دعاء عبد الهادي، القناصل الفرنسين ودورهم السياسي في مصر(1805-1879)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التربية، جامعة بابل، 2016.
- 4--فيروز، بن الزين، مصر في عهد الخديوي توفيق (1892-1879)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر.
- 5-دغنوش، سلوى ، الامتيازات الاوربية في المنطقة العربية (قناة السويس نموذجا)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، 2018.

ثانيا-الكتب

- **1**-الخيقاني،حيدر صبري شاكر، أهمية التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مجلة الباحث، العدد (28)، 2018.
- 2-إبراهيم،حمود،نبراس خليل، ايمان عبد الله، العلاقات العثمانية المصرية (1863-1879)، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (3)، 2015.
- 3- الصياد، سامي صالح، التنافس البريطاني- الفرنسي على شراء اسهم مصر في قناة السويس 1875والموقف الدولي منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (1)، كانون الثاني 2008.
- 4-حمادي، حميد عبد، امتياز قناة السويس والتطورات التي صاحبتها 1587-1869، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد(7)، تموز 2005.

ثالثا- البحوث

- 1-الخيقاني،حيدر صبري شاكر، أهمية التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بريطانيا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر، مجلة الباحث، العدد (28)، 2018.
- 2-إبراهيم،حمود،نبراس خليل، ايمان عبد الله، العلاقات العثمانية المصرية (1863-1879)، مجلة كلية التربية للبنات، العدد (3)، 2015.
- 3- الصياد، سامي صالح، التنافس البريطاني- الفرنسي على شراء اسهم مصر في قناة السويس 1875والموقف الدولي منه، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، العدد (1)، كانون الثاني 2008.

- 4-حمادي، حميد عبد، امتياز قناة السويس والتطورات التي صاحبتها 1587-1869، مجلة العلوم الإنسانية والاقتصادية، العدد(7)، تموز 2005.

5- الدليمي، منى عبد الله محمد، قناة السويس والصراع الدولي، مجلة الدراسات المستدامة، العدد (3)، 2023.

رابعا- المصادر الاجنبية

1)Caroline Piquet, the Suez Company's Concession,1854-1956: Creating Modern Infrastructure, Destroying the Potential of the Local Economy, Business and Economic History On-Line, Vol. 1,2003,p88 –

2- Matthew Church, The Jugular vein of Empire: The Imperial Attachment to The Suezcanal 1875 to 1956, Master of Arts, University of Iouisville, August2004,p32.

3- Olukoy Agen, the Econonic Lifeicli of British Global Empire: Areconsideration of the Historical Dynamics of the Suezcanal 1869-1956, The Jonrnat of International Social Research,Volume 1/5, Fall 2008,p526.

4- Ailise Bulfin,The Curse of the Suez Canal, Trinity College, Dublin.p413